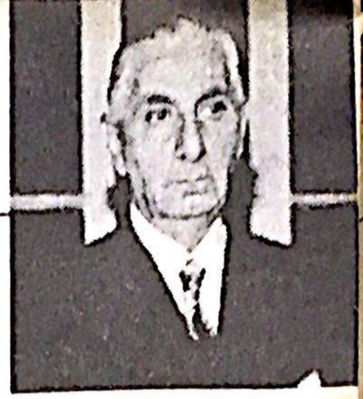

مناقشة بيان الوزير نفاع وكلمة النائب لحود

حول أوضاع الريجي وصفقات الأسلحة

شهد لبنان في الاسبوع الماضي ظاهرتين مهمتين تلقيان بعض الاضواء على اتجاه السياسة القمعية للسلطة الحاكمة وموقعها الطبقي المعادي بالطبع للحركة الشعبية ومطالبها الديمقراطية وللحركة الوطنية وابعادها التقدمية .

الظاهرة الاولى ، كانت بيان وزير المالية فؤاد نفاع في المؤتمر الصحفي الذي دافع فيه عن الدولة وشركة الريجي واستثماراتها المالية التي يوظفها في سرقة ونهب مزارعي التبغ وتشريد العشرات منهم بالاضافة الى ضرب الصناعة الوطنية لحساب المصنوعات الاجنبية وعلى راسها الدخان الامريكي الذي غزا الاسواق .

والظاهرة الثانية ، كانت كلمة النائب فؤاد لحود رئيس لجنة الدفاع النيابية في المجلس والتي اورد فيها بعض الفضائح عن شراء الاسلحة والكروتال والسمسرة وقبض العمولات والاسلحة الفاسدة او غير النافعة (٦٢ بندقية امركية و ١٦٠ مصفحة) بالاضافة الى « معارك » ١٦ و ١٧ ايلول التي طبلت وزمرت لها اجهزة الدعاية الاعلامية والصحافة التابعة للحكومة ، وذلك بعد تلاوته للتقرير السري حامل رقم ٥٣٢ والذي رفعته لجنة من قيادة الجيش الى وزارة الدفاع حول الاشتباكات المضخمة التي حصلت .

وقد حددت هاتان الظاهرتان وبشكل فاضح ثلاثة امور اساسية وهي :

١ ـ موقع الدولة الطبقي من خلال اجهزتها ومؤسساتها المتفرعة عنها وخاصة السلطة التنفيذية منها (مجلس الوزراء) التي عبرت عن ذلك في دفاعها المستميت عن مصالح الطبقة الحاكمة وسلطتها الاحتكارية والاستغلالية المتمثلة في الشركات والبنوك والمؤسسات الخاصة والعامة وكافة القطاعات المنتجة التي تخضع لقوانين الدولة ودساتيرها التي تمثل مصالح التحالف الطبقي الحاكم والقائم بين سلطة الاقطاع السياسي والبورجوازية اللبنانية المالية والتجارية والتي امتدت في سنوات الستينات لتشمل قطاعي الصناعة (عمال غندور) والزراعة (عمال الريجي ومزارعي التبغ) .

٢ ـ عدم اهمية وجدية المراهنة على التناقضات الطفيفة القائمة في الاتجاهات السياسية في السلطة الطبقية الحاكمة ، اذ ان بروز او تلاشي هذه التناقضات مرهون بمدى انتشار الحركة الشعبية ونموها ومدى تفاقم الازمات الاقتصادية وحدتها وانسياقها لتشمل اكثرية الطبقات المسحوقة في بنية النظام اللبناني . وهذا واضح من موقف حزب الوطنيين الاحرار الذي يحاول من خلال رئيسه كميل شمعون ان يضبط تناقضاته باتجاه « الموالاة ! » ومنعه من النزوح الى جهة « المعارضة ! » تاركا لنائبه فؤاد لحود حرية التصرف والكلام ضمن حدود تكفل استمرار تمثيلهما لمصالح بعض الفئات الاجتماعية التي لها امتيازات طبقية وارتباطات انتهازية تؤمنها لهم بعض « الاقطاب » السياسيين والمحاسيب « الشركاء » و « المحافظين » على « سمعة واستمرار النظام » .

٣ ـ اذا كانت المراهنة غير مجدية على تناقض بعض الاتجاهات السياسية التي تبرز بين الحين والاخر عبر المطرانات وتشققات الدولة . فان ذلك لا يعني عدم الاكتراث لتلك الاتجاهات او عدم ملاحظة ومتابعة هذه « التناقضات » بشكل دقيق وعلمي لاخذ ما يمكن اخذه من فضائح ومعلومات و « اسرار » تكشف ارتباطات بعض القوى السياسية الحاكمة ، والمؤامرات التي تحيكها تلك القوى ، ومنع اي محاولة لضرب الحركة الوطنية والشعبية للصمود والنمو .

بيان وزير المال

يمكن تلخيص بيان الوزير نفاع بالنقاط التالية :

١ ـ دفاعه المستميت عن الدولة وشركة الريجي وتحميله مزارعي التبغ وعمال الشركة مسؤولية خسارة الدولة ٧٠ مليون ليرة سنويا .

٢ ـ تهكمه على انتاج التبغ المحلي والمصنوعات الوطنية من الدخان لصالح الانتاج الاجنبي وعلى راسه الدخان الامريكي . مبررا بذلك خطة الدولة لتقليص زراعة التبغ على حساب المزارعين الصغار ولمصلحة الملاكين وكبار الاحتكاريين في الجنوب وعكار .

٣ ـ التهديد بقطع الارزاق وذلك بصرف مجموعات من عمال شركة الريجي التي يمكنها الاستغناء عنهم بادخال بعض الموظفين المحسوبين على اقطاب الاقطاع السياسي والذين لا فائدة انتاجية منهم . والتهديد ايضا بسحب بعض الرخص وترتيب المساحات المزروعة بشكل جديد ياتي لصالح الملاكين الكبار الذين يضغطون لاعطائهم مزيدا من الرخص لزرع المساحات المتبقية من ارضهم .

يبدو من هذه النقاط الثلاث ان وزير المال لم يتطرق الى مسؤولية الدولة عن تلك « الخسارة » ولا عن الخطة الاقتصادية المتبعة في عدم ايجاد قطاعات انتاجية جديدة ومتنوعة تغطي بعض المواد الاستهلاكية وعلى الاقل في المجال الزراعي الذي يمكن ان يساعد في دعم الاقتصاد الوطني وتشغيل الايدي العاملة ومنع المزارعين من النزوح من الريف الى المدينة وتحديد مجال الهجرة من الجنوب الى ضواحي بيروت .

وقد ردت لجنة المزارعين على مؤتمر نفاع في بيان وزعته في مؤتمر صحفي عقدته لفضح سياسة الدولة الاقتصادية وقمعها لكل تحرك فلاحي يناقض مثل تلك السياسة ، وجاء في بيان المؤتمر :

« قال الوزير ان ٨٥ في المئة من المساحات المرخص بزراعتها موزعة على المزارعين الصغار بحد ان ٢ في المئة من مالكي الرخص تراوح ملكياتهم بين نصف دونم ودونمين . وان معظم الملاكين الكبار لا يعملون في الزراعة وبعضهم ليس من اهل الجنوب ولا يملك ارضا فيه ، بل استحصل على الرخص الضخمة بفعل النفوذ او الوجاهة او الوساطة ... »

وعدد المزارعون مقترحاتهم بالشكل التالي :

١ ـ تحديد الرخصة بـ ٢٠ دونما حدا اقصى و ٥ دونمات حدا ادنى ، ووقفها على العاملين في الزراعة .

٢ ـ اشراك عمال ومزارعي التبغ في الضمانين الصحي والاجتماعي .

٣ ـ انشاء بنك تسليف للمزارعين بفوائد رمزية لانقاذهم من عبء المرابين وتحكم البنوك .

٤ ـ زيادة نسبة غلاء معيشة على اسعار التبغ اسوة بسائر العمال والموظفين .

٥ ـ اعلان الشركة مؤسسة رسمية تابعة للقطاع العام .

٦ ـ انشاء مصانع للتبغ في الجنوب ، وتطوير صناعة السكاكر الوطنية ومكافحة الاستيراد .

٧ ـ العمل على تطهير الشركة من الموظفين الفائضين والمحاسيب خصوصا ذوي الرتب الضخمة .

٨ ـ تامين مياه الري وتنشيط الزراعات الاخرى للحد من مشكلات زراعة التبغ .

واضافت لجنة المزارعين الى مطالبها المقترحات التالية :

١ ـ زيادة الاسعار ١٥ في المئة .

٢ ـ شراء كامل محصول التبغ من القرى الامامية .

٣ ـ توحيد النقابات في نقابة واحدة ينتخبها المزارعون .

٤ ـ محاكمة المسؤولين عن اصدار الاوامر باطلاق النار على المتظاهرين .

٥ ـ اطلاق المعتقلين في حوادث النبطية .

٦ ـ تعويض ذوي الشهيدين والجرحى .

كلمة النائب لحود

ان كلمة فؤاد لحود طرحت جملة نقاط منها :

١ ـ يجب ابقاء الجيش بعيدا عن « التسييس » وان قضية الاسلحة ليست قضية سياسية بل قضية « دفاعية » .

٢ ـ ان الدولة مسؤولة عن فشل خطة التسلح التي خصصت لها الحكومة ٢٠٠ مليون ليرة .

٣ ـ ان صواريخ « الكروتال » صالحة للبنان ويجب بيع طائرات « الميراج » واستبدالها بالصواريخ ، والاستغناء عن سياسة دعم سلاح الجيش اللبناني بالمصفحات لانها لا تجدي نفعا امام طائرات العدو وخاصة ان السلاح الجوي الوطني عاجز عن حمايتها .

٤ ـ فضيحة شراء الاسلحة الفاسدة وغير الجيدة وغير القادرة على صد اي هجوم مدرع على الجنوب ، بالاضافة الى فضائح السمسرة والكومسيون على كل صفقة والتي تذهب للمحاسيب وبعض الشركات الاجنبية ورجال السياسة المحليين .

٥ ـ التقرير السري رقم ٥٣٢ الصادر عن قيادة الجيش والذي يكشف ، كما قال النائب لحود عن وهم القتال الذي ادعته الحكومة اثناء الهجوم الاسرائيلي في ١٦ و ١٧ ايلول .

ان هذه النقاط التي طرحها لحود تكشف عن جملة نقاط مهمة في الاتجاه القمعي الجديد لسياسة الدولة والحكومة الحالية .

واهم هذه النقاط ، ان الصفقات التي تعقد لشراء الاسلحة الجديدة ليس الهدف منها تامين القدرة الدفاعية لمواجهة اسرائيل وخاصة ان التجارب اثبتت عدم صلاحيتها للدفاع او الهجوم ، بل ان الهدف منها يعود الى مؤامرة قمع الحركة الشعبية وضرب القوى الوطنية المتواجدة في الساحة اللبنانية . اذ ان التقارير اثبتت عدم فعالية هكذا سلاح خفيف لمقاومة اي اعتداء بري بسبب عدم اصابتها الاهداف البعيدة واختراقها للاهداف المحددة وارتجاجها عند اطلاق القذائف لان قصره مدفع المدرعة لا يتحمله وزنها . وقد استغنى مؤخرا عن هذا السلاح الجيش الفرنسي نفسه بسبب عدم فعاليته وباعه باسعار الكلفة الى بعض الدول وكانت حصة لبنان ١٦٠ مصفحة .

اذن ، الدافع الاول لشراء هكذا نوع من الاسلحة الخفيفة هو صلاحيتها لحرب الشوارع وقمع التظاهرات لسرعتها وقدرتها على الاصابة في المسافات القصيرة وغير المحددة ، كما ان بيع فرنسا لهذا «الستوك» من المصفحات جاء نتيجة ضغوطات ولتنفيع بعض الازلام والمحاسيب من الارباح الخيالية التي حققتها الصفقة وذلك من الموازنة التي تقدر بـ ٢٠٠ مليون ليرة .

اما موضوع احداث ١٦ و ١٧ ايلول فان التقرير السري ٥٣٢ قد كشف على انه لم تقم اي معارك ذات اهمية انما حدثت بعض الاشتباكات الطفيفة من قبل بعض عناصر من الجيش . وهكذا فان التقرير يكشف عن اوهام المقاومة التي دبجتها اجهزة الدعاية المحلية وشاركها ايضا قائد العملية الاسرائيلية في مؤتمر عقده بعد انسحاب القوات من الاراضي اللبنانية . وهنا تكمن اهمية التقرير في انه يفضح ان اسباب تلك الهجمة الاسرائيلية ليست لضرب الجيش بل تصفية عناصر المقاومة التي تزعج اسرائيل في عملياتها وايضا افساح المجال امام السلطة لاستعادة بعض المواقع المهمة التي تتمركز فيها المقاومة وقد حققت اسرائيل تحت غطاء وستار الدعاية والاعلام الهدفين ، دون ان تستطيع تحقيق هدفها الاساسي وهو تحطيم المقاومة الفلسطينية وتصفية ارادة الصمود عند الشعب اللبناني وجنود جيشه الشرفاء .

ويبقى السؤال الرئيسي ، وهو عن حدود « معارضة » لحود لخطة الدفاع في سياسة الحكومة الحالية ومدى جديته في ذلك ؟ ان هذا السؤال اجاب عليه كميل شمعون نفسه وهو ان « خلافه » مع الحكومة ليس حول خطة التسلح بل حول نوعية وجنسية السلاح الذي يريده ، اي احلال السلاح البريطاني والاميركي مكان السلاح الفرنسي ■■

بالعربي الفصيح

كيف حالك بها التكي ؟

قال الاستاذ كمال جنبلاط في مؤتمر صحفي له ان الحكم مصاب بالهستيريا بحيث ينطبق عليه المثل اللبناني : كيف حالك بهالتكي " .
وسمع بذلك زكور ففشي من الضحك
" مهضوم كمال بك " فكر زكور " ومعو حق " .

اوقات بشوفو .. بضحك
اوقات بشوفو .. ببكي
دخلك جاوبني .. دخلك !
كيف حالك بها التكي ؟!

•

نصبوا ع الحكم شبكي
وبيصيدوا الرشوي .. شركي !
ان كنك شامم شي ريحا
من راسا نتني السمكي
وكيف حالك بها التكي ؟!

•

تطلع كيف شايف حالو !
وما بيعجب الا خيالو
ما شايف حدا قبالو
وكلو ما بيعمل .. تنكي !

وكيف حالك بها التكي ؟!

•

كيف حالك .. هالصبحيي
كيف حالك .. ع الضهريي
وكيف حالك .. من عشيي
وكيف حالك بها الزركي
وكيفك بين تكي وتكي ؟!

•

يومي عامل لبكي
وبكل عرس الو دبكي
بين من حكيو : سمسار !
واطباعو طباع « ... » !
ونقرلو ع الدربكي !

•

الشعب منو تجارا
ومنو لبنان خيارا
كنو ناوبها ع الدم
مصيرو يفطس بالبركي
واوعا توقف ع السكي !

محسوبكم زكور
" شوفير ع الخط "

حول زيارة الرئيس فرنجية للقاهرة

جاءت زيارة الرئيس فرنجيه الى القاهره ، ولقاءاته المتعدده للرئيس السادات في ظروف لبنانيه ـ مصريه ، وعربيه ودوليه متميزه . فعلى الصعيد الدولي ، فقد اضطرت الولايات المتحده الى توقيع اتفاقيه السلام في فيتنام ، وانهاء عدوانها البربري هناك ، ولكنها تهيء الى نقل قواها الى الشرق الاوسط ، او انها بدأت بذلك فعلا ، خصوصا بعد ازدياد توقعات تفاقم ازمه الطاقه في الولايات المتحده . والهجوم الامركي الجديد يتخذ اشكالا دبلوماسيه وسياسيه وتآمريه متعدده .

فبينما تجري تسميه ريتشارد هلمز مدير المخابرات المركزيه الامركيه السابق سفيرا لامركا في ايران ، الامر الذي يعني تشديد الهجوم الامريكي على حركه التحرر في الخليج والتمس الديمقراطي ، تتالى تحركات روجرز حول تسويه جديده ، وتبدل « التسويه الجزئيه » بمخرج اصطلاح « التسويه المرحليه » في محاوله لتمويه الجوهر الاستسلامي للمشاريع التصفويه الجديده .

وعلى الصعيد العربي ، فان الفتره المنصرمه شهدت تفاقم الاتجاهات اليمينيه في داخل اكثر من نظام عربي وخصوصا في جمهوريه مصر العربيه ، وبينما كانت السعوديه ، والى فتره قريبه ، تلعب دور القياده في تنسيق تحركات الرجعيه العربيه ، فانه يبدو وكأن هذا الدور سينتقل الان ، وبفعل اكتساب اليمين المصري مواقع القياده في جمهوريه مصر يوما بعد يوم ، ان هذا الدور ينتقل الان الى اليمين المصري الحاكم . والنظام اللبناني الذي حرص طيله السنين الماضيين على توثيق علاقاته مع الرجعيه السعوديه ، بدعوى اصلاح العلاقات اللبنانيه مع « كل » الدول العربيه ، يجد من مصلحته ، وبعد التطورات الاخيره في مصر ، في الانتقال الى توثيق العلاقه مع اليمين الحاكم في مصر .

ومعلوم انه سبقت الزياره « تحيات » متبادله بين الرئيسين فرنجيه والسادات .

فبينما كان الرئيس السادات يثني على مواقف الرئيس فرنجيه ، رد الرئيس فرنجيه التحيه « باحسن منها » عندما دعا الصحافه اللبنانيه الى عدم المبالغه في نقل اخبار التحرك الطلابي والشعبي في مصر المطالب بالديمقراطيه والتحرير .

وفي الواقع فان كلا النظامين المصري واللبناني عانى في الفتره الاخيره من مشاكل متشابهه من بعض الوجوه .

فبينما كانت الجامعات المصريه تضرب وتتظاهر كانت الجامعات اللبنانيه هي الاخرى تضرب وتتظاهر ، ورغم ما يبدو من بعد الشقه بين التحركين ، فانهما يتفقان في الجوهر من حيث المطالبة بالديمقراطية الحقيقيه ، ديمقراطيه الجماهير الكادحه ، ديمقراطيه التحرير .

وبينما كان النظام اللبناني يرد على تحرك التحرك الشعبي ـ الطالبي بالرصاص واعقاب البنادق واحتلال شوارع بيروت والمدن الرئيسيه وباجراءات فصل المعلمين واعتقال الطلاب ، كان النظام المصري يقمع تظاهرات الطلبه ويحول بينها وبين التوجه الى قلب القاهره ، فيما كانت تتوالى اجراءات فصل ابرز العناصر الوطنيه والديمقراطيه من الاتحاد الاشتراكي .

ولا ريب ان تحول بيروت الى ميدان للقاء ووحده القوى الثوريه في الوطن العربي ، ومساهمة اليسار المصري بشكل نشيط في ذلك ، يثير قلق بعض الاوساط اليمينيه في القاهرة بالقدر نفسه الذي يثير فيه قلق اوساط النظام اللبناني .

ان انتقال النظامين اللبناني والمصري الى التعامل مع الحركة الجماهيرية في بلديهما من مواقع القمع والاضطهاد ، مع ما يرافق ذلك ، من تهيئة المنطقة بكاملها لتقبل المبادرة الامركية الجديدة ، والدور المميز والتاريخي الذي يلعبه النظام اللبناني في السمسرة للمشاريع الامركية السياسية والاقتصادية في المنطقة ، ان كل ذلك يخلق ارضية صالحة لالتقاء النظامين ، لتعاونهما ولتنسيق المواقف بينهما .

ان الحركة الديمقراطية والوطنية في لبنان ، التي تلعب دورا متميزا هي الاخرى ، في توحيد قوى الثورة العربية ، وتنظيم مقاومة الهجوم الامركي الجديد وفضح الحلول التصفوية ، سترد على تقارب النظامين المصري واللبناني ، بتشديد التضامن مع الديمقراطيين المصريين الذين يعانون اليوم المحنة في مصر .

ولا ريب ان كل ذلك سيلعب دورا هاما في التسريع بقيام جبهة كفاح شعبية عربية ، تحتل فيها القوى الوطنية والديمقراطية المصرية مكانها المرموق بعيدا عن تأثيرات الانظمة ومساوماتها ■■

استنكار القمع الفاشي في لبنان

وجه الاتحاد العام للطلبة اللبنانيين في فرنسا برقية الى المنظمات الشعبية والصحف التقدمية بمناسبة حملة القمع الرجعي الذي شنته السلطات ضد جماهير العمال والفلاحين والطلبة وعمليات التسريح ، ننشره ادناه :

ضد تصاعد الهجمه القاسيه للسلطه المرتجعه بالقمع ضد الحركه الشعبيه : غندور ، حولا ، معلمين ، طلاب واخيرا القمع الدموي للفلاحين في النبطيه فان الاتحاد العام للطلبه اللبنانيين في فرنسا يعلن تضامنه مع الجماهير في الجنوب في معركتهم ضد استغلالهم واضطهادهم من قبل شركه الريجي والدوله . وبفضح عجز الدوله الرأسماليه في مواجهه العدو الذي يتحول ضد جماهير الفلاحين في الجنوب بعد ان تركهم دون حمايه في وجه الاعتداءات الاسرائيليه معلنين دعمنا للمطالب المشروعه للفلاحين . ولهذا فان الاتحاد العام للطلبة اللبنانيين في فرنسا ، يؤكد دعمه لنضال الجماهير ويدعوهم للاتحاد لانه الطريق الطبيعي للانتصار على القله الرجعيين ويعاهدهم على الوقوف بجانب نضالهم العادل ■■

المكتب التنفيذي للاتحاد

بعد رفض رئيس الجمهورية مقابلة وفد المعلمين

الورود التي ذبلت امام قصر الرئيس في زغرتا

الكل يتذكر كيف قابلت الدولة اضراب المعلمين ، ولسنا هنا بسبيل اعادة فتح الملف من جديد ، وانما نذكر فقط باحدى ادعاءات الدوله انها لن تبحث في المطالب تحت ضغط الاضراب ، وتطوع اكثر من «وسيط» لاسداء النصح للمعلمين : « عودوا عن الاضراب وسيسوى كل شيء » .

ولقد علق المعلمون اضرابهم ، اعتمادا على نصيحة الوسطاء ، ولاعطاء الدوله الفرصه من جديد لاسداء حسن نيتها ، رغم ان اجراءات الفصل واعقاب البنادق ، كانت التعبير العملي الملموس عن نية الدولة ليس فقط تجاه مطالب المعلمين بل تجاه مطالب سائر الفئات الشعبية . ولقد كان رأينا منذ البداية ان الدعوة الى تعليق الاضراب والاعتماد على وعود الدولة ومساعي الوسطاء رغم ان بينهم من هو حسن النية ، انما يهدف الى شق وحدة المعلمين ، واشاعة حسن الظن بينهم ، وانه لا سبيل امامهم الا تمتين وحدتهم وتشديد نضالهم ، اعتمادا على تأييد سائر القطاعات الشعبية لهم ، والاحزاب والقوى الوطنية والتقدمية .

وعندما علق المعلمون اضرابهم ، قلنا لا بأس من ان يجرب المعلمون وعود الدولة من جديد ، رغم انهم كانوا قد جربوها طيلة سنوات ، وكنا على يقين من انهم سيخرجون من هذه التجربة بالنتائج نفسها التي خرجوا منها في السابق .

ورغم انه مضى حتى الان اكثر من اسبوعين على تعليق المعلمين اضرابهم ، ورغم انهم قابلوا العديد من المسؤولين ، بينهم رئيس الجمهورية ، فان الدولة لم تلزم نفسها حتى الان باي وعد ، خصوصا فيما يتعلق باعادة المعلمين المصروفين ، على العكس ، فان بعض الوعود التي بذلت بهدف فك الاضراب تراجعت الدولة عنها بعد ان تحقق لها ما تريد .

ويوم الاحد الماضي كان وفد يمثل المعلمين المفصولين ينتظر مقابلة رئيس الجمهورية لتهنئته بسلامة العودة ومطالبته باعادتهم وزملائهم ، وكانت ابنة احد المعلمين المفصولين تحمل للرئيس باقة ورد .

ولكن المعلمين انتظروا طويلا .. وباقة الورود ذبلت في ايدي الطفلة .

ان موقف الدولة من وفد المعلمين المفصولين ، هو تجربة اخرى تضاف الى سلسلة تجارب المعلمين المريرة مع الدولة والورود التي ذبلت يوم الاحد ، هي ورود بقايا حسن الظن بالدولة ووعودها .

ومرة اخرى ، سيجد المعلمون انه لا سبيل امامهم ، الا الوحدة والنضال ■■